(... تابع)

المحاضرة الثالثة في مقياس المجتمع الدولي المعاصر

تقسيم المجتمع الدولي في الفقه الإسلامي:

للإسلام نظرة متميزة للعلاقات الدولية لأنه لا يعترف بانقسام العالم لدول ذات سيادة إنما يهدف إلى توحيد المسلمين كافة تحكمهم أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس قسم الفقه الإسلامي المجتمع الدولي إلى ثلاثة أقسام : دار الإسلام، دار العهد ودار الحرب.

1- دار الإسلام:

وهي أول نظام ظهر في العالم كما هو معروف الآن بالدولة الاتحادية، وهي الأراضي التي تكون فيها الكلمة العليا للمسلمين وتطبق فيها أحكام الشريعة الإسلامية دون منازع في جميع القضايا المتعلقة بالنظام العام والمسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهذا لا يمنع من تطبيق أحكام شريعة أخرى غير الشريعة الإسلامية في القضايا التي لها علاقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين، لأنه قد يعيش على أرض الإسلام إلى جانب المسلمين أشخاص غير مسلمين وهم صنفين:

أ-أهل الذمة:

هم غير المسلمين الذين قبلوا العيش في الدولة الإسلامية والتبعية لدار الإسلام بموجب عقد الذمة، لذا فهم جزء من المجتمع الإسلامي يتمتعون بكامل الحقوق التي يتمتع بها المسلم من رعاية وحماية مع ضمان الحرية الدينية لهم مقابل ضريبة مالية تسمى الجزية.

ب- المستأمنون:

وهم غير المسلمين التابعين لدولة غير إسلامية، يطلبون الأمان من الدولة الإسلامية عندما يدخلون إقليمها بإذن منها لفترة محدودة، وحقوق المستأمن كحقوق الذمي إلا في استثناءات قليلة اقتضتها كون المستأمن أجنبي عن دار الإسلام، حيث أن الذمي يعد مواطنا فيها.

2- دار العهد:

وهي تشمل الأقاليم التي لا تخضع لحكم المسلمين وليس للمسلمين فيها حكم، لكن لها عهد محترم مع المسلمين على أساس إقرار حقوق معينة وتحمل واجبات مقابل ذلك.

واجبات دار الإسلام اتجاه دار العهد تتمثل في:

- الدفاع عن دار العهد وصد أي عدوان يقع عليها.
- ضمان الشعائر الدينية واحترام الأديان الأخرى.
- منع الجنود المسلمين المتواجدين في دار العهد من خرق الاتفاقات المبرمة بين دار الإسلام ودار العهد وحماية الأشخاص في أموالهم وأعراضهم.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدار العهد.

أما واجبات دار العهد اتجاه دار الإسلام فتتمثل في:

- دفع مبلغ معين من المال مقابل توفير الحماية لهم.
- عدم شن أي عدوان على دار الإسلام أو الاشتراك مع الغير في العدوان على المسلمين.
- السماح بنشر الدعوة الإسلامية.

3- دار الحرب:

وهي تلك الأقاليم التي لا يأمن فيها المسلم على دينه ونفسه وماله وعرضه ولا تقام فيها شعائر الإسلام.

ب-المجتمع الأوروبي:

إن التحول التاريخي البارز في هذا العصر تمثل في انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين، كما أدى سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية عام 476 م إلى ظهور ممالك وإمارات أوروبية كانت العلاقات فيما بينها قائمة على أساس القوة والحرب لا على أساس القانون، ولم تظهر علاقات دولية حقيقية إلا في بداية القرن 11 م – أي الفترة الثانية من العصر الوسيط- حيث أصبحت هناك علاقات مباشرة مع الخارج من أجل التجارة والملاحة وبدأت تنظم الأسواق الدولية، لذا تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- **الإنقسام والفوضى السياسية:**

خصوصا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية على يد القبائل الجرمانية، ترتب على ذلك انقسامات داخل أوروبا ككل والإمبراطورية الرومانية تحديدا إلى عدة أقاليم وممالك تميزت العلاقات فيما بينها بالحرب إلى غاية سنة 800 م عندما قام البابا بتعيين الإمبراطور شارلمان كأول إمبراطور على رأس الإمبراطورية الجرمانية المقدسة، وقد تميزت فترة شارلمان بالسلطة المركزية القوية وبالهيمنة المزدوجة لكل من البابا والإمبراطور على العلاقات ما بين حكام الأقاليم، الأمر الذي حال دون وجود علاقات دولية حقيقية، وإنما مجرد علاقات داخلية تشبه العلاقات بين الدويلات داخل الدولة الفيدرالية

- **ظهور النظام الإقطاعي :**

ظهر النظام الإقطاعي في القرن التاسع ميلادي الذي استمر حتى نهاية العصر الوسيط تقريبا، وهو نظام يقوم من الناحية السياسية على إنفراد الحاكم واستئثاره بجميع مظاهر السلطة داخل إقليم معين، بحيث تكون هذه السلطة ملك شخصي له التصرف فيه كما يشاء، أما من الناحية الاقتصادية فيقوم على الزراعة والرق.

وفي ظل هذا النظام لم يكن من الممكن أن يتطور القانون الدولي بسبب سريان مبدأ إقليمية السلطة، لأنها مجمعة بيد الإقطاعيين والتجزئة والحروب بين المماليك.

- **الدور الفعال للديانة المسيحية في تلطيف العلاقات بين الممالك الأوروبية :**

وتشكيل جماعة أوروبية مسيحية تحت زعامة البابا الذي ازداد نفوذه وأصبح يعين الأباطرة ويختص بالنظر في النزاعات التي قد تثور بين الملوك، كما أخذت الكنيسة بمبدأ تحريم الحرب استنادا لما جاء في الكتاب المقدس.

وقد حاول المسيحيون التوفيق بين نص الإنجيل وضرورات الدولة فتوصلوا إلى التفرقة بين الحرب المشروعة التي تقوم ضد غير المسيحيين، والحرب غير المشروعة التي تكون ضد المسيحيين ودون أسباب شرعية، وتنطوي على الظلم والاسترقاق أو الاعتداء على إقليم دولة.

وإذا كانت الكنيسة قد جمعت الدول الأوروبية الخاضعة لها إلا أنها كانت عقبة في سبيل تطوير القانون الدولي العام بسبب سيطرة الكنيسة على الدول والحد من استقلالها وسيادتها، كذلك إخراج الدول غير المسيحية لاسيما الدولة الإسلامية من المجتمع الدولي الأوروبي.

- **ظهور قواعد دولية جديدة :**

في هذه الفترة تم إرساء بعض قواعد القانون الدولي، هذه الأخيرة تعتبر قليلة نظرا للعوامل السالفة الذكر ومن أهمها: تقسيم القانون الدولي إلى قانون حرب وقانون سلام وهذا التقسيم مازال سائدا ليومنا هذا، ظهور فكرة الحرب الشرعية والحرب غير الشرعية، ظهور النظام الدبلوماسي والنظام القنصلي ، ظهور طرق سلمية لتسوية النزاعات الدولية كالتحكيم والوساطة.

المحاضرة الرابعة في مقياس المجتمع الدولي المعاصر

ثالثا: مرحلة العصر الحديث: (1492- 1914)

شهدت هذه المرحلة حدوث تغيير جذري في المجتمع الأوروبي تمثل في انهيار النظلام الإقطاعي وحلول النظام الرأسمالي محله، ونهاية سلطة كل من البابا والإمبراطور، نجم عن هذا التغيير نشوء القانون الدولي الأوروبي، هذا الأخير جاء ليحكم العلاقات بين الدول الأوروبية المسيحية دون غيرها، حيث كانت هذه الدول الأوروبية تعتبر هذا القانون نوعا من الامتياز باعتبارها دولا وشعوبا متحضرة، أما الشعوب الأخرى فتعتبرها شعوب متوحشة وبربرية، بل ولا معنى لوجودها إلا كوسيلة لضمان مصالحها، وقد ظل المجتمع الدولي مجتمع أوروبي إلى غاية القرن 18 حيث أصبح يضم دول مسيحية لكن غير أوروبية، وهي الدول الأمريكية التي استقلت فيما بعد.

ويمكن تلخيص العوامل التي ساهمت في نشوء المجتمع الدولي في هذه المرحلة فيما يلي:

- **النهضة العلمية:**

ساهمت حركة إنشاء الجامعات في أوربا في القرن الثالث عشر في تطوير جميع فروع العلوم، ولا سيما العلوم القانونى، كما ساهم عدد من الفقهاء الكلاسيكيين في وضع بعض القواعد الدولية، كالفقيه ميكيافيللي الذي نادى بتوحيد إمارات ايطاليا في كتابه "**الأمير**" عام 1513، والفقيه "فيتوريا" الاسباني الأصل، وهو راهب، يعد أول من اعترف بسيادة الدولة وحريتها وأيده في ذلك الفقيه "سواريز") الذي ميز بين القانون الدولي والقانون الطبيعي، ويعد كذلك الفقيه "جروسيوس" أول مؤسس للقانون الدولي الحديث.

ومن أهم المبادئ التي جاء بها هؤلاء الفقهاء مبدأ سيادة الدول والمساواة فيما بينها، القانون الدولي هو قانون الدول ولا مجال لتطبيقه على الأفراد، الحرب مشروعة لكن في إطار القانون الدولي، مصادر القانون الدولي هي المعاهدات والعرف.

- **الاكتشافات الجغرافية الكبرى:**

إن نجاح "كريستوف كولمبوس" في اكتشاف أمريكا سنة 1492 ، كان له بالغ الأثر في تطوير العلاقات بين الدول، وبالتالي تطوير قواعد القانون الدولي، بل أنها تشكل السبب الرئيسي لنشوء المجتمع الدولي، ومظهرا من مظاهر التسابق بين الدول الأوربية للحصول على مستعمرات.

إن هذا الاكتشاف مهد لنشوء الحركة الاستعمارية، وكانت الدولتان المتنافستان في هذه المرحلة اسبانيا والبرتغال، حيث عقدت بينهما عدة معاهدات لتقسيم المناطق التي لم يتم اكتشافها، وقد ساهمت الاكتشافات الجغرافية في ظهور بعض القواعد القانونية الدولية كحرية الملاحة في أعالي البحار، قاعدة احتلال الأقاليم الخالية والاستيلاء عليها ، وهي قاعدة ذات طابع استعماري.

ثالثا :معاهدة وستفاليا سنة 1648

ساهمت هذه المعاهدة في وضع حد لحرب الثلاثين سنة التي كانت بين الدول الأوربية بسبب الخلافات الدينية، الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية، وتعتبر هذه المعاهدة من الوثائق الدولية الأولى المكتوبة التي وضعت أسس القانون الدولي الأوربي المعاصر.

ومن أهم المبادئ التي أرستها هذه المعاهدة:

- الاعتراف بانحلال الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتقسيمها إلى دول.
- زوال سلطة ونفوذ البابا في رئاسته للدول وحصرها في الجانب الديني فقط.
- إقرار مبدأ المساواة في السيادة بين الدول بغض النظر عن عقائدها الدينية وعدم خضوعها لأي سلطة أعلى منها.
- إقرار مبدأ الحرب كحق من حقوق السيادة للدولة .
- إنشاء سفارات دائمة لنظام التمثيل الدبلوماسي بدلا من البعثات المؤقتة.
- الاعتراف بان المعاهدات والعرف يعدان مصدرا من مصادر القانون الدولي.

- إقرار مبدأ التوازن الدولي حتى لا تتمكن أي دولة من التوسع والوصول إلى درجة من القوة بحيث تصبح تشكل خطرا على الدول الأخرى، هذا المبدأ أدى إلى إنشاء سياسة توازن القوى بين الدول الأوربية.

ربعا :الثورتان الفرنسية والأمريكية:

قامت الثورة الفرنسية عام 1789 للقضاء على استبداد الملوك وطغيانهم، ونتج عن نجاحها إصدار بيان إعلان حقوق الإنسان والمواطن.

ومن أهم المبادئ التي جاءت بها الثورة : مبدأ السيادة الوطنية وحرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، ومبادئ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد أمام القانون، حرية العقيدة، الإعتراف بالحرية الفردية للمواطن.

أما الثورة الأمريكية فقامت نتيجة مطالبة شعوب أمريكا الشمالية بالاستقلال عن بريطانيا العظمى، وانتهت بقيام الولايات المتحدة الأمريكية، وإعلان الاستقلال عام 1776، وبعد الحصول على الاستقلال تم وضع الدستور الفيدرالي سنة 1787، كما حددت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها إزاء أوربا في تصريح رئيسها مونرو عام 1823 تضمن هذا التصريح مبادئ أساسية أهمها : عدم التدخل في شؤون أمريكا، وعدم احتلال أي جزء منها لأنها حرة مستقلة، وعدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون أوربا إلا في حالة الدفاع عن نفسها.

وتظهر أهمية الثورة الأمريكية بصفة خاصة في أنها أسفرت عن ميلاد دولة مسيحية مستقلة غير أوروبية انضمت لميدان العلاقات الدولية وكان لها دور في إرساء قواعد القانون الدولي.

خامسا :التحالف الأوربي:

نشأ عن مؤتمر فينا لسنة 1815 التحالف الأوربي الذي جاء لضمان الاستقرار السياسي في أوربا بالمحافظة على الأنظمة الملكية القائمة فيها، والقضاء على المبادئ التي جاءت بها الثورات الشعبية التي قامت ضد الأنظمة الملكية.

وتتمثل أهم نتائج المؤتمر فيما يلي:

- إعادة تنظيم التوازن الدولي الأوربي بتبني مبدأ الشرعية الذي يعني ضرورة احترام شرعية الملك على الإقليم.

- إقرار مبدأ التدخل قصد القضاء على الحركات الثورية الشعبية الذي نجم عنه زوال مبدأ لاستقلال والمساواة بين الدول في السيادة.
- تنظيم الملاحة في الأنهار الدولية .
- توفير الحماية للمبعوثين الدبلوماسيين .
- تحريم تجارة الرقيق.

رابعا: مرحلة المجتمع الدولي المعاصر: من سنة 1914 إلى غاية اليوم.

أولا : المجتمع الدولي من سنة 1914 إلى سنة 1990 .

شهدت هذه المرحلة تغيرات جذرية أبرزها الثورة الاشتراكية، وقيام الحربين العالميتين، قيام الأمم المتحدة، ظهور المنظمات الدولية، إضافة إلى اكتشافات أخرى في مجال التكنولوجيا والفضاء والأسلحة.

هذه التغيرات انعكست على طبيعة العلاقات الدولية ومبادئ القانون الدولي وأصبحت تشكل أبعاد جديدة للقانون الدولي، ترتب عنها جملة من الخصائص ميزت المجتمع الدولي في هذه الفترة.

خصائص المجتمع الدولي:

- **عالمية المجتمع الدولي:**

اتسع نطاق المجتمع الدولي تدريجيا ليشمل دول ذات حضارات وثقافات مختلفة مثل الدول الآسيوية والأفريقية والعربية والإسلامية، فهذه المرحلة تميزت بازدياد عدد دول العالم وذلك بسبب حصول بعض الدول المستعمرة على إستقلالها.

إن اتساع نطاق المجتمع الدولي طرح العديد من الظواهر الجديدة التي لم يكن للعلاقات الدولية عهد بها من قبل، فهذه الزيادة العددية نجم عنها آثار انعكست على طبيعة العلاقات الدولية كما أثرت على عوامل التوازن التي كانت سائدة من قبل بين أعضاء المجتمع الدولي .

المجتمع الدولي مجتمع منظم :

يعتبر المجتمع الدولي مجتمع منظم لأنه محكوم بالقانون الدولي الذي يتضمن قواعد قانونية تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول، وذلك بتدعيم وتطوير التعاون بينها بموجب

المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، وإلى جانب الدولة التي تعد من ثوابت المجتمع الدولي وطرفا أساسيا في العلاقات الدولية، وجدت كيانات أخرى لا يقل تأثيرها في ممارسة العلاقات الدولية عن تأثير الدول، بل إنها أصبحت طرفا أصليا للعلاقات الدولية باعتبارها شخصا من أشخاص المجتمع الدولي وهي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.وعليه أًصبحت فكرة التنظيم الدولي من السمات المميزة للمجتمع الدولي المعاصر، كما تحولت الشركات المتعددة الجنسيات إلى قوة رئيسية فاعلة على الساحة الدولية.

المجتمع الدولي مجتمع مقسم ومجزأ :

من مظاهر المجتمع الدولي في القرن العشرين انقسامه إلى معسكرين، المعسكر الشرقي الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفيتي، والمعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب هذين المعسكرين ظهر العالم الثالث الذي أنتهج سياسة عدم الانحياز حتى يتجنب الحرب الباردة التي كانت دائرة بين المعسكرين، وهكذا فالمجتمع الدولي كان مقسم إلى ثلاث مجموعات من الدول الرأسمالية، الدول الاشتراكية، ودول العالم الثالث.

إن العلاقة بين المعسكر الشرقي والغربي كان يحكمها مبدأ التعايش السلمي(التوازن الدولي) الذي يعني إيجاد أتفاق حول طبيعة القانون الدولي، وإيجاد قواعد ثابتة وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

أما دول العالم الثالث فإن علاقتها بالمعسكرين الشرقي والغربي كانت في معظمها علاقات معقدة غير ثابتة خاصة مع المعسكر الغربي الرأسمالي، وهذا راجع إلى التباين في المصالح والتناقض في المطالب التي تطرحها الدول.

ثانيا : المجتمع الدولي بعد سنة 1990 .

تبدأ هذه المرحلة بانتهاء نظام دولي قديم ثنائي القطبية وبداية نظام دولي جديد أحادي القطبية، وذلك بعد إنهيار وتفكك الإتحاد السوفياتي إلى مجموعة من الجمهوريات معظمها تشكل الآن الدول الواقعة في أوروبا الشرقية.

خصائص النظام الدولي الجديد:

يختلف النظام الدولي الجديد عن النظام القديم من حيث الظروف التي ظهر فيها، حيث ظهر في ظروف سلمية وليس نتيجة حرب شاملة، كما يتميز هذا النظام بأنه أحادي القطبية، أي أن المجتمع الدولي تحت قيادة دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية ، وذو إيديولوجية أحادية غربية رأسمالية، ونظام اقتصادي واحد.

سيطرت الأفكار والثقافة الغربية على المظهر الخارجي للمجتمع الدولي الحالي في كل جوانبه رغم وجود تعدد الثقافات والحضارات وتعدد النظم السياسية. كما أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 زاد التغير في هذا النظام ليتسم بما يلي:

- التركيزبشكل أساسي على القضايا الأمنية .
- ظهور مفاهيم جديدة ومحاولة ربطها من قبل الإعلام الغربي بالإسلام والمسلمين، كربط الإسلام بالإرهاب، ووصف المسلمين بالإرهابيين، وظهور مفاهيم جديدة كالأصولية والتطرف.
- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحديد مفهوم الإرهاب بصورة منفردة وإعلان حرب شاملة عليه في كل مكان، والخلط بينه وبين مفهوم المقاومة.
- ظهور نظرية الحرب الوقائية كمظهر من مظاهر الدفاع الشرعي .
- تقييد أو تغيير بعض قواعد القانون الدولي، مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول لتغيير نظام الحكم فيها بحجة مكافحة الإرهاب.
- محاولة إلغاء دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث تم إعلان الحرب على العراق سنة 2003 دون تفويض من مجلس الأمن.